رقم الوثيقة : EUR 45/014/2004 (وثيقة عامة)
بيان صحفي رقم : 72
30 مارس/آذار 2004

# مجموعات الحقوق تدعو إلى إجراء تحقيقات علنية

## بيان مشترك صادر عن منظمة العفو الدولية ومرصد الحقوق الأيرلندي البريطاني واللجنة المعنية بإدارة العدل ومنظمة حقوق الإنسان أولاً ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان

غداً بعد تأخير غير معقول، ستتلقى أخيراً عائلات باتريك فينيوكين وروزمري نلسون وروبرت هاميل وبيلي رايت نسخة من التقرير المعني الذي أعده القاضي بيـــتر كوري في كل حالة من حالات القتل المذكورة أعلاه والتي تتعلق بمزاعم التواطؤ الرسمي من جانب السلطات البريطانية.

وتعتقد منظمة العفو الدولية ومرصد الحقوق الأيرلندي البريطاني واللجنة المعنية بإدارة العدل ومنظمة حقوق الإنسان أولاً ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان اعتقاداً راسخاً أن التحقيقات العامة التي أوصى القاضي كوري بإجرائها في كل حالة من الحالات المذكورة أعلاه لا يمكن أن تكون فعالة في إماطة اللثام عن الحقيقة، وفي النهاية تهدئة مشاعر القلق لدى الرأي العام حول مزاعم التواطؤ الرسمي إلا إذا تمكنت من كسب دعم العائلات المعنية وتعاونها وثقة الرأي العام. وفي ضوء ذلك، تدعو المنظمات غير الحكومية الخمس لحقوق الإنسان سلطات المملكة المتحدة إلى ضمان تقيد عملية المباشرة بكل تحقيق من التحقيقات الأربعة بما يلي :

- فور نشر كل تقرير، ينبغي على سلطات المملكة المتحدة أن تلتزم بفتح أربعة تحقيقات عامة منفصلة دون إبطاء، كما أوصى القاضي كوري؛
- ينبغي على سلطات المملكة المتحدة أن تباشر أيضاً بإجراء مشاورات سريعة مع كل عائلة من العائلات المعنية للاطلاع على آرائها بدقة حول التحقيق في مقتل قريبها المتوفى؛
- يجب فتح كل تحقيق والمباشرة فيه وإجراؤه على نحو يضمن كفاءته واستقلاله ونزاهته. ومن الأهمية بمكان ألا يكون كل تحقيق مستقلاً ونزيهاً وحسب، بل أيضاً أن يُنظر إليه على أنه كذلك؛
- يجب إجراء التحقيقات علناً وضمان أقصى حد ممكن من المشاركة من جانب العائلات المعنية؛
- يجب تفويض التحقيقات بسلطة فرض اكتشاف الوثائق والكشف عنها، فضلاً عن سلطة إصدار أوامر الاستدعاء إلى المحكمة لإجبار الشهود على الحضور؛
- يتعين نشر التقارير الخاصة بالتحقيقات على الرأي العام.

وبينما نشرت الحكومة الأيرلندية في ديسمبر/كانون الأول 2003 التقريرين اللذين رفعهما القاضي كوري إليها في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وأعلنت في الوقت ذاته، كما أوصى القاضي، عن فتح تحقيق عام بموجب قانون محاكم التحقيق (الأدلة) للعام 1921، في مقتل الشرطيين التابعين لشرطة ألستر الملكية هاري برين وبوب بيوكانن، إلا أن

سلطات المملكة المتحدة تقاعست حتى الآن عن نشر التقارير الأربعة التي رفعها إليها القاضي كوري في أكتوبر/تشرين الأول 2003. واضطرت العائلات المعنية بالحالات المتعلقة بأيرلندا الشمالية في فترة مبكرة من العام إلى استصدار إجراءات مراجعة قضائية في المحكمة العليا في بلفاست بسبب تقاعس السلطات البريطانية عن نشر تقاريرها.

وعلاوة على ذلك، أكد القاضي كوري علناً أنه أوصى بإجراء أربعة تحقيقات عامة منفصلة في القضايا المتعلقة بأيرلندا الشمالية، وذلك بعدما أُصيب بالإحباط جراء تقاعس السلطات البريطانية عن نشر تقاريره حول القضايا المذكورة.

**خلفية**

عينت الحكومتان البريطانية والأيرلندية في مايو/أيار 2002 القاضي بيـــتر كوري، وهو قاضٍ متقاعد في المحكمة العليا الكندية، للتحقيق في مقتل محاميي حقوق الإنسان باتريك فيينوكين وروزمري نلسون في العامين 1989 و1999 على التوالي؛ وعملية القتل الطائفية في العام 1997 لروبرت هاميل، وهو رجل كاثوليكي عمره 25 عاماً؛ ومقتل آمر الشرطة هاري برين في العام 1989 ومساعد آمر الشرطة بوب بيوكانن؛ وكذلك كبير القضاة موريس والليدي سسيلي غيبسون في العام 1987؛ ومقتل بيلي رايت، أحد قياديي القوات شبه العسكرية الموالية للملكية الذي أُردي بالرصاص في سجن ميز العام 1997.

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: 5566 7413 20 44+
منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org

وللاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : http://news.amnesty.org